إصلاح النظام المالي ودوره في مكافحة التطرف

Reforming the financial system and its role in combating extremism

أ.د سناء محمد سدخان
Prof. Dr. Sanaa Muhammad Sadkhan
كلية الحقوق / جامعة النهرين
College of Law / Al-Nahrain University
أ.م زينب عبد الكاظم حسن
Prof. Zainab Abdel Kazem Hassan
كلية القانون / جامعة ميسان
College of Law / University of Maysan

الملخص

يعد موضوع "**إصلاح النظام المالي ودوره في مكافحة التطرف**" امراً حيوياً وحاسماً في ظل التحديات العالمية والمحلية التي تواجه المجتمعات اليوم،اذ أصبح التطرف بصورهِ المُختلفة والإرهاب أحد أخطر التهديدات التي تُقوض أمن واستقرار الدول، الامر الذي اوجب التصدي لهذا التحدي عِبرَ تبني استراتيجيات شاملة ركزت على اكثر من جانب لعل ابرزها الجانب الأمني والاجتماعي، دونما تجاهل دور الأبعاد المالية والاقتصادية بهذا الصدد.اذ إن النظام المالي يُشكل أساس حيوي يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كونه يلعب دور كبير في الكشف عن مدى توافر العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية بين فئات المجتمع وطبقاته المختلفة، على حسب إن الأقصاء الاقتصادي والفقر والبطالة الخ هي ابرز العوامل المؤدية الى تفشي ظاهرة التطرف،فضلاً عن إن سيادة مظاهر التشويه في النظام المالي سيفتح لنا باباً أمام التمويل غير الشرعي وغسيل الأموال لتمويل الأنشطة الإرهابية والمتطرفة. الامر الذي يجعل مكافحة تلك الظاهرة تتطلب جهودً مشتركة دولية كانت ام محلية بُغية تحسين النظام المالي عِبرَ إحكام الرقابة والمراقبة على التعاملات المالية المشبوهه، مستهدفين رفع مستويات الشفافية في التعاملات المالية .

Abstract

The topic of "**Financial System Reform and its Role in Combating Extremism**" is vital and crucial in the face of global and local challenges that societies are currently confronting. Extremism, in its various forms, and terrorism have become one of the most dangerous threats undermining the security and stability of nations. Addressing this challenge requires the adoption of comprehensive strategies that focus on various aspects,notably the security and social dimensions,without neglecting the role of financial and economic dimensions in this

regard.The financial system constitutes a vital foundation contributing to economic and social stability,playing a significant role in revealing the extent of justice in the distribution of economic opportunities among different societal groups and classes. Economic exclusion, poverty, and unemployment are among the prominent factors leading to the spread of extremism.Additionally,the prevalence of corruption in the financial system opens the door to illegal financing and money laundering to support terrorist and extremist activities.Combatting this phenomenon requires joint international and/or local efforts aimed at improving the financial system by strengthening monitoring and supervision of suspicious financial transactions, with a focus on enhancing transparency in financial dealings.

المقدمة

اولاً:موضوع الدراسة: ان البحث في موضوع "**إصلاح النظام المالي ودوره في مكافحة التطرف**" يعد امراً ذات أهمية كبيرة وتنبع تلكم الاهمية من خلال تأثيره على الاقتصاد، اذ يُعتبر النظام المالي جزء اساسي من الاقتصاد الوطني،مما يجعل تأثيره مباشر على حياة الأفراد والمجتمع بشكل عام، فَكلما كان النظام المالي فعال وعادل، كلما تزايد دوره في الحد من الفقر وتعززت التنمية الاقتصادية، مما سَيُقلل من الازمات المالية السلبية المتكررة التي قد تدفع بعض الأفراد نحو التطرف، ومن جانب اخر فأن النظام المالي يؤثر في جانب التشغيل وتوفر فرص العمل،فكلما كان هناك نظام مالي فعال قادر على تحفيز الاستثمارات وخلق فرص العمل فأنه سيُسهم في خفض مستويات البطالة وتزايد فرص العيش بكرامة مما سَيُقلل بدوره من تأثير الجماعات المتطرفة على التوجهات الفكرية للإفراد العاطلين على العمل،كذلك فأن النظام المالي المتوازن يسهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة تلك الفجوات التي كثيراً ما تؤدي الى سيادة جو من التوتر والاستياء داخل المجتمع الواحد،حيث يمكن لإصلاح النظام المالي أن يقلل من هذه الفجوات، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحد من الظروف التي قد تؤدي إلى الانجراف نحو التطرف.

ثانياً:اشكالية الدراسة: ان البحث في هذا الموضوع يُثير العديد من التساؤلات التي تصلح لان تُشكل اشكالية له:.

- هل للعامل المالي والاقتصادي دور بالجنوح نحو التطرف؟ وهل ان ارتكاب تلك الجرائم تؤدي الى تقويض النظام المالي للدول وتأخير عجلة التنمية الاقتصادية؟

- هل ان اصلاح النظام المالي يُمكن ان يُشكل عاملاً ايجابياً للحد من التطرف؟ وماهي الاصلاحات الممكنة في هذا المجال؟.
- ما الجهود المالية الدولية والوطنية الممكنة لمكافحة ظاهرة التطرف محل البحث؟.

ثالثاً:فرضية الدراسة: يستند البحث على فرضية قِوامها إن سوء ادارة الدول للنظام المالي فيها يُشكل سبباً رئيسياً للتطرف، لذا فأن المفترض اصلاح هذا النظام لكيما يتم الحد من هذه الظاهرة الخطيرة ويتم تلافي اثارها الضارة على الفرد والمجتمع.

رابعاً:منهجية الدراسة: لغرض الالمام بالموضوع محل البحث سنعتمد المنهج التحليلي الوصفي كونها المنهجية الاكثر انسجاماً مع طبيعة الموضوع.

خامساً:هيكلية الدراسة: بغية استيعاب الموضوع بصورة مفصلة فقد قسمناه الى مبحثين يتعلق الاول بمفهوم اصلاح النظام المالي والثاني بوسائل اصلاح النظام المالي ودورها في مكافحة التطرف.

المبحث الاول:مفهوم اصلاح النظام المالي

يعد إصلاح النظام المالي أحد الجوانب الرئيسية لتحسين الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والامني في الدول،اذ يُشير إصلاح النظام المالي إلى سلسلة من السياسات والتغييرات التي تستهدف تحسين هيكل وأداء النظام المالي لضمان استدامة النمو الاقتصادي،وتحسين توزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع مما سيؤدي الى تقليل الطبقية والحد من التطرف الفكري .لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين،مطلب مستقل للبحث في التعريف بإصلاح النظام المالي، ومطلب اخر للوقوف على ذاتية النظام محل البحث.

المطلب الاول: التعريف باصلاح النظام المالي

سنقسم هذا المطلب على فرعين نخصص الاول للوقوف على مدلول الاصلاحات في النظام المالي والثاني للعناصر الرئيسية المكونة هذا النظام.

الفرع الاول:مدلول الاصلاحات في النظام المالي

يُعتبر النظام المالي مؤشر رئيس يُسهم بشكل كبير في تقدم ورفاهية الدولة،فهو المحرك الأساسي لعمليات التنمية في البلاد،اذ يلعب النظام المالي دورًا بارزًا في عمليات النهضة

الوطنية،اذ تعتمد درجة تقدم وتراجع الدولة في الميدان الاقتصادي على تطور هذا النظام. وبغية الوقوف على معنى اصلاح النظام المالي سنعرف اولاً النظام المالي ومن ثم نصل الى ماهية اصلاح هذا النظام.

اذ يصف البعض النظام المالي بأنه:(مجموعة من العناصر والعلاقات،فالعناصر هي الأجزاء المكونة للنظام،أما العلاقات هي ترابط العناصر المكونة لهذا النظام، ومن مجموع الأثنين معاً تكون وحدة النظام حيث أن نظام كل بلد يسوده تشابك معقد لذا يجب تقسيمه الى أنظمة فرعية مثل النظام الإقتصادي والسياسي،والنظام المالي يتكون من عناصر تربطها علاقات مالية)[1].

ونستخلص من هذا التعريف إن النظام المالي يُنظر إليه من زاويتين اثنين تتمثل الأولى في العلاقات المالية كالنفقات والإيرادات العامة والزاوية الثانية تتجسد بمجموعة الأجهزة والمؤسسات المالية والتي ترتبط مع بعضها.

كما يعرف البعض الاخر النظام المالي على انه:(كيان يتكون من مجموعة من العناصر يعمل على أداء مجموعة من الوظائف يأتي في مقدمتها نقل الأموال من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض الى الوحدات الإقتصادية ذات العجز)[2].

ونرى مما تقدم اعلاه أن النظام المالي يحمل دِلالات اقتصادية تختلف عن تلك المتعلقة بالجوانب القانونية،ففي سياق العلوم الاقتصادية يُمكننا تعريف النظام المالي على انه ((**مجموعة من المؤسسات المالية التي تُمكّن من تحويل العوائد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى وحدات اقتصادية تعاني من عجز مالي، بهدف خلق نوع من التوازن**))، اما بالنسبة لمفهوم النظام المالي من الناحية القانونية فيمكن تعريفه بأنه ((**مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم الجوانب المالية للدولة، من حيث إيراداتها التي تشمل الضرائب والرسوم والقروض، ونفقاتها التي تشمل**

---

[1] د.فطوم معمر ود.غربي يسين لاخضر،معالم النظام المالي الاسلامي والاطر المؤسسية له، بحث مقدم الى الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية،جامعة بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر/ 2019،ص4.

[2] د.عبد الرسول علي،طبيعة النظام المالي ضرورة ام اختيار،بحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والأدارية،جامعة بغداد ،العدد71، 2013،ص304 .

المصروفات ومن خلاله يتضح لنا تكوين النظام المالي الذي يشمل النفقات والإيرادات والموازنة)) .

اما بصدد **ماهية الاصلاحات في النظام المالي** فيذهب البعض الى وصفها:(بأنها مجموعة من السياسات والتغييرات التي تستهدف تحسين هيكل وأداء النظام المالي في الدولة، اذ تشمل هذه الإصلاحات اجراء تحسينات في المجالات المالية كافة ومنها المجالات التشريعية اي اعادة النظر في التشريعات الحاكمة للنشاط الاقتصادي بهدف تعزيز الشفافية،والكفاءة، والاستقرار المالي)[1].

ونرى بدورنا ان اصلاح النظام المالي يتخلص ويُشير **((إلى كافة الجهود التي تُبذل لتحسين وتعديل القوانين واللوائح المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية في البلد، يهدف هذا النوع من الإصلاح إلى تحسين كفاءة النظام المالي، تعزيز الشفافية، وضمان استدامة الاقتصاد))**.

الفرع الثاني: عناصر النظام المالي

لا يُخفى على احد ان النظام المالي هو الإطار الذي يُدير وينظم العمليات المالية في أي اقتصاد، ويتألف هذا النظام من عدة عناصر تعمل معاً لضمان استقرار الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. ويلعب النظام المالي المتوازن دور حيوي في دعم العمليات التجارية وتمكين الافراد والمؤسسات المالية من تحقيق أهدافهم المالية ، ويتكون النظام المالي من جملة عناصر رئيسية تتلخص بالنفقات العامة والايرادات العامة والموازنة العامة وهذا ما سوف نوضحه تباعاً في الفقرات البحثية الأتية.

اولا: النفقات العامة:

تحتل النفقات العامة مكانة مرموقة في حياة الدول اليوم، كونها الأداة الفاعلة التي تمارس من خلالها الحكومات اعمالها، وتضع مقرراتها ومشروعاتها موضع التنفيذ الفعلي، ولا يختلف اثنان

[1] د.حيدر عليوي شامي، الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر،بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة11، المجلد2015،،33ص72.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

على تعريف النفقة العامة بأنها:(المبالغ مالية تستخدمها الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة بهدف إشباع الحاجات العامة)[1].

والى ذات المعنى اتجه البعض الاخر بوصفها:(مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام)[2].

مماتقدم يمكننا تعريف النفقات العامة على إنها مبلغ من المال يُصرف من قبل الدولة أو أحدى الاشخاص المعنوية العامة التابعة لها من أجل تسيير المرافق العامة وأشباع الحاجات العامة وبالتالي تحقيق المنفعة العامة .

ونرى بدورنا ان الادارة الفعالة للنفقات العامة يمثل أمراً حاسماً لتحقيق التوازن المالي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة مما سيؤدي بدوره الى الحد من المشكلات الاجتماعية والامنية التي يعد السبب الاقتصادي دافعا لها ومنها التطرف.

ثانياً:الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة عنصراً هاماً من عناصر النظام المالي فهي التي توفر التمويل اللازم لتغطية نفقات الدولة،كما أنها احدى اهم الادوات المستخدمة في التوجيه الإقتصادي والإجتماعي،وتعددت تعريفات الفقة المالي لمصطلح الإيرادات العامة فمنهم من وصفها بأنها: (مجموع المبالغ النقدية أو الأموال التي تحصل عليها الدولة وغيرها من الأشخاص المعنوية العامة بغية تغطية النفقات العامة ووضع السياسة المالية موضع التنفيذ الفعلي)[3].

ووسمها اخرون بأنها: (الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقات الدولة من اجل ضمان قيام الدولة بتقديم خدماتها وقيامها بالوظائف الملقاة على عاتقها)[4].

---

[1] د.رضا صاحب أبو محمد العلي ، المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، فرع البصرة ، 2002 ، ص63 .

[2] ضحى علي سلمان ،مشروعية النفقات العامة وسبل ترشيدها،رسالة ماجستير ،الجامعة المستنصرية، كلية القانون، 2015ص4.

[3] د.رائد ناجي،علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق،الطبعة الثالثة،العاتك لصناعة الكتاب ،2017، ص21.

[4] حلا محمد عبد المحسن،محددات الإيرادات العامة في فلسطين،رسالة ماجستير،كلية الدرسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين2005،ص 7و8 .

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

وذهب جانب ثالث في تعريفها على انها:(مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي)[1].

وتعتمد الدولة في الوقت الحاضر على مجموعة متنوعة من المصادر للحصول على الأموال الضرورية لتغطية اوجه انفاقها المختلفة، تشمل هذه المصادر الدومين، والضرائب، والرسوم، والقروض، والاصدار النقدي، والغرامات، ويذهب الفكر المالي التقليدي أن هذه المصادر تُستخدم ببساطة لتغطية نفقات الخدمات العامة، بينما يرى الفكر المالي الحديث أن هذه المصادر وخاصة الضرائب والقروض ليست مجرد وسائل للحصول على الأموال، بل هي آليات في أيدي الدولة تستخدم أثناء ممارستها للأنشطة المالية مستهدفتاً التدخل الفعال للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يتماشى مع الفلسفة السائدة في الدولة [2].

ثالثا:الموازنة العامة.

أصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث ضرورةً لابد منها لكل دولة من دول العالم فبدون الموازنة لاتستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة أليها، كما تصعب أدارة الإقتصاد الوطني من دون وجود موازنة عامة شاملة وبتعبير موجز تعد الموازنة اليوم المحور الذي تدور حوله جميع اعمال الدولة.

وقد تعددت التعريفات الفقهية للموازنة العامة فمنهم من عرفها على انها:(الجدوال المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة)[3]. وذهب اخرون الى وصفها بأنها: (تقدير واجازة حيثُ يقصد بالأجازة الا يتم صرف اي مبلغ من الأموال الا اذا سبق عملية الصرف موافقة السلطة المختصة)[4].

ونرى بدورنا ان الموازنة العامة هي هي الخطة المالية الأساسية السنوية التي توضع من خلالها الخطط الإقتصادية موضع التنفيذ الفعلي بالشكل الذي يخدم اهداف تلكم الخطة.

---

[1] د. سوزي عدلي ناشد،أساسيات المالية،بلا طبعة،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2009،ص87.

[2] د.هشام صفوت العمري،اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية،الطبعة الثانية،الجزء الثاني، بلا دار نشر، 1988، ،ص63.

[3] د.عبد اللطيف قطيش،الموازنة العامة للدولة،بلا طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2005،ص7.

[4] د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي،الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها دراسة مقارنة،الطبعة الاولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2013،ص45 .

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

ونخلص اخيراً إلى أن عناصر النظام المالي متى ما كانت تتسم بالتوازن وتخلو من المشاكل العملية فأنها يمكن ان تؤدي دوراً حاسماً في الحد من ظاهرة التطرف عبر تحسين الخدمات الاجتماعية لإفراد المجتمع في جوانب التعليم والرعاية الصحية، وما يؤديه الاهتمام بالجانب الاخير من تقليل للفجوات الاجتماعية وخلق فرص عمل امنة للجميع،فضلاً عن تعزيز فرص العمل القائمة.كذلك فأن التنفيذ الفعال للموازنة العامة سيقلل من مستويات البطالة ويساهم في تحسين الظروف المعيشية، فضلاً عن اسهامه في تقليل حجم المديونية بغية الحفاظ على موازنة مالية مستدامة يقلل من الحاجة إلى الاقتراض الزائد، مما يقلل من الضغوط المالية ويمنع التطرف،اضافة الى اسهام النظام المالي المتوازن في تحقيق مبدأ العدالة الضريبية عبر توزيع الاعباء المالية بالشكل العادل بين المكلفين، الامر الذي يؤدي بنا الى نظام ضريبي عادل يقلل من الشعور بالظلم والتفرقة الطبقية، مما سيقلل وبشكل كبير من الاحتمالات المحتملة للتطرف.

المطلب الثاني: مفهوم التطرف

ان التطرف هو اشكالية ليست وليدة اللحظة بل هو ظاهرة مجتمعية قديمة قدم الانسان نفسه، الا ان هناك جملة من العوامل ومنها العامل الاقتصادي هو من اسهم في انتقالها من نطاق الحالات الفردية الى مستوى الظاهرة الاجتماعية الخطيرة الى الحد الذي وصفت فيه بأنها احدى اهم مُسببات انعدام الامن المجتمعي في الوقت الحاضر. لذا خصصنا هذا المطلب بفرعيه للبحث في مفهوم التطرف ودور العامل الاقتصادي في تفشيه مجتمعياً.

الفرع الاول:معنى التطرف

يُعرف التطرف في اللغة بأنه: (تجاوز حدود الاعتدال والمعقولية)، ويعرف ايضاً بأنه (المغالاة السياسية والدينية والمذهبية اوالفكرية، وهو نهج يتسم بالخطورة تجاه الفرد والمجتمع) ويأتي ايضاً بمعنى الغلو (والانحياز الى طرفي الامر والابتعاد عن الوسطية والاعتدال)[1].

اما في اللغة الانكليزية فقد استخدمت الكثير من المصطلحات للدلالة على معناه ومنها "**Extremisme**" و"**Fanatism**"، وتأتي بمعنى التعصب والتخلي عن الاعتدال[2].

---

[1] ابن منظور،لسان العرب،المجلد الاول، القاهرة، بلا محل نشر،ص167.

[2]R.EAllen,The Concise Oxford Dictionary Of Cuurent OF Englisha,Edition,Claremode press, oxford ,London,1990,P1009.

اما اصطلاحاً فقد اختلفت الاتجاهات الفقهية في تحديد مدلوله والوقوف على معناها على اعتبار ان مفردة التطرف هي كلمة غير منضبطة المحتوى فما يعتبر تجاوزاً لحدود الاعتدال في مجتمع قد لا يوصف كذلك في مجتمع اخر، لان مفهوم الوسطية والاعتدال هي مسألة نسبية تختلف بأختلاف الظروف السياسية الاجتماعية الثقافية للمجتمعات السائدة فيها[1]، لذلك فقد ذهب البعض الى تعريفه بالعديد من التعريفات لعل ابرزها من وصفه بأنه :(اسلوب منغلق في التفكير يترتب عليه عدم تقبل اي افكار او اراء او معتقدات للأخرين، ناتجة عن رفض لكل المفاهيم القائمة في المجتمع)).[2]وعرفه اخرون بأنه:(انحراف صريح عن الضوابط القانونية والاجتماعية التي تحكم نشاط الافراد والجماعات داخل المجتمع، مما يجعل هذا الخروج سلوكاص غير مألوف من قبل المجتمع ومعاقب عليه من قبل القانون)[3].

وعرفه اخرون بأنه: (اتخاذ الجماعات والافراد مواقف متشددة تجاه قضية او ايديولوجية ما)[4]. او هو تجاوز حدود الاعتدال فكرا وعملا ايا كان نوعه ديني عقائدي فكري او تطرف سياسي الخ[5].

ونعرفه بدورنا بأنه: **((نهج يتسم بالخطورة ناتج عن تجاوز لحدود الوسطية في الفكر الانساني يرتب اثاراً ضارة بالفرد والمجتمع على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية)).**

---

[1] يسه ابراهيم عبد العزيز، الامن الفكري ودوره في مواجهة التطرف في المجتمعات الاسلامية،بحث مقدم الى المؤتمر الوطني للامن الفكري،جامعة الملك سعود،2009،ص8.

[2] جلال محمد سليمان بيومي،التطرف وعلاقته بمستوى النضج النفسي والاجتماعي لدى الشباب،اطروحة دكتوراه،جامعة الازهر،كلية التربية،1993،ص5.

[3] د.سلام طزازعه،اسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج،بحث منشور في مجلة جامعة الاستقلال،العدد1، المجلد6، 2021،ص6.

[4] د. نفيسه ابراهيم عبد العزيز،مصدر سابق،ص22.

[5] اسماعيل صديق عثمان،التطرف والتعصب الديني اسبابه والعوامل المؤدية اليه،بحث منشور في المجلة العالمية الليبية،كلية التربية ،جامعة بنغازي،العدد28 ، 2017، ص3.

الفرع الثاني:دور العامل المالي في تفشي ظاهرة التطرف

تتنوع وتتعدد الاسباب المؤدية الى تفشي ظاهرة التطرف بين السبب السياسي والفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وبحسب الباحثين فأن العامل الاخير(الاقتصادي) يمثل اليوم الموجه والمحرك الرئيسي لبوصلة الحركات المتطرفة، فالمشكلات الاقتصادية والتفاوت الطبقي بين الدولة الفقيرة والغنية وتفشي البطالة والاقصاء الاقتصادي لفئات معينة وتفشي الفساد المالي والاداري في ادارة الثروات واعفاء فئات مقتدرة من الضرائب وتسليط العبء الضريبي على الفئات الكادحة التي تعيش ضمن خط الفقر ادى بالنتيجة الى شيوع الامراض الاجتماعية والنفسية والفكرية بين الشباب مما ادى الى تزيد مشاعر الكبت والغلو والحقد تجاه انظمتهم الحاكمة عبر الانخراط في صفوف الجماعات المتطرفة والارهابية في ظل تزايد المزاعم والوعود بالعيش الرغيد ورفع المستوى المعيشي والاقتصادي التي تقطعها تلك الجماعات للافراد الراغبين بالانظمام اليها كوسيلة جذب يسيرة لتتمكن بعد ذلك من بلوغ غايتها وتنفيذ نشطاتها الارهابية عبر تلك الادوات التي سيطرت عليها عبر المال[1].

ويذهب جانب اخر من الباحثين بعيداً في تفسير الصلة بين العامل الاقتصادي والانخراط ضمن الفئات المتطرفة، اذ يعزوا ذلك الى التفاوت في تقديم الخدمات الانسانية بين ساكني الريف والمدنية من ابناء الدولة الواحدة، فأستئثار مواطني المدينة بالخدمات الصحية والعلمية والثقافية ذات الجودة العالية، والتهميش والاقصاء الاقتصادي الذي يعايشه سكنة الارياف والمخيمات والعشوائيات ادى الى التوجه نحو التطرف كنوع من رد الفعل المجتمعي ازاء ذلك التمييز الاقتصادي الواضح[2].

المبحث الثاني: وسائل اصلاح النظام المالي ودورها في الحد من ظاهرة التطرف

تعتبر مكافحة التطرف والإرهاب من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات العالمية في الوقت الحالي. وإذا كانت الأسباب والدوافع وراء هذه الظاهرة معقدة ومتنوعة، فإن النظام المالي يلعب دوراً حاسماً في تحفيز أو تقويض هذه الظاهرة المدمرة. لذا يعتبر إصلاح النظام المالي

---

[1] د.محمد احمد حسين،اسباب صناعة الارهاب، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر صناعة الارهاب ومخاطره،وحتمية المواجهة، مصر ،2018،ص9.

[2] د.اسلام طزازعه،مصدر سابق،ص10 و11.

خطوة حيوية نحو تحقيق الأمان والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، ويتطلب الاصلاح الاخير جهوداً على المستويين الدولي والمحلي، سنوضحها عبر تقسيم المبحث على مطلبين الاول سيبحث في الجهود الدولية لمكافحة الاسباب المالية لظاهرة التطرف والثاني للجهود الوطنية في ذلك.

المطلب الاول: الجهود الدولية لمكافحة الاسباب المالية لظاهرة التطرف

اصبح التطرف اليوم ظاهرة عالمية تخطت الحدود الجغرافية للدول، لذلك فأن مكافحته تقتضي هي الاخرى استيعاب تلك الظاهرة على الصعيد الدولي اولاً ثم على الصعيد الوطني بحكم عالمية المشكلة محل البحث. وبغية استعاب الحلول الممكنة لظاهرة التطرف دولياً سنقسم هذا المطلب على فرعين نخصص الاول لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسيل الاموال،اما الفرع الثاني فسيكون لتعزيز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية بوصفها خطوات اصلاحية للسيطرة على الظاهرة محل البحث وتحجيم نطاقها على اقل مستوى ممكن.

الفرع الاول: تعزيز التعاون الدولي لمكافحة غسيل الاموال

تعد جرائم غسيل الاموال من اخطر الجرائم ذات الصبغة الاقتصادية في الوقت الحالي، اذ اضحت تمثل تحدياً حقيقياً تجاه الدول ومؤسساتها المالية، بوصفها احد الجرائم الماسة بالامن القومي للدول[1]، لذا يعد تحسين وتفعيل الشفافية في ادارة النظام المالي أحد العوامل الاساسية في محاربة التطرف، ونقصد به وجوب وجود انظمة فعالة لتتبع الأموال والتحقق من مصادرها، ومعاقبة المتورطين في عمليات غسل الأموال خاصة تلك المستخدمة في تمويل الانشطة الارهابية، إذ يمكن للتحقيقات المالية الدقيقة أن تكون فعالة في كشف تدفقات الأموال غير المشروعة، مما يجعل مواجهة التطرف تتطلب جهودًا مشتركة من قبل المجتمع الدولي.ويتخذ التعاون الدولي في هذا المجال عدة خطوات لعل اهمها: تفعيل أُطر التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات، اذ يلعب التعاون الدولي دوراً حيوياً في مكافحة غسيل الأموال ومكافحة التطرف، حيث ان تعاون البلدان مع بعضها البعض في ميدان تبادل المعلومات وتعزيز القدرة على التحقيق ومتابعة الأنشطة المشتبه بها يمكن ان يتخذ صور مختلفة ابرزها التعاون في

[1] محمد شريف بسيوني،غسل الاموال، الطبعة الاولى،دار الشروق،بلا مكان نشر،2004،ص115.

ميدان تبادل المعلومات المالية والاستخبارات المالية، كونه يُساعد في تحليل الأنشطة غير المشروعة وتحديد الأفراد أو المؤسسات المشتبه بها، فضلاً عن ضرورة تفعيل اليات التعاون الدولي في ميدان تحديث وتطوير التشريعات والسياسات الدولية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بوصفها عوامل مساعدة تُعزز القدرة على مواجهة تلك الظواهر، اضافة الى جوهرية تفعيل أطر التعاون في مجالات التحقيقات الجنائية، اذ تسهم التحقيقات الجنائية المشتركة بين الدول في تقديم دعم فني وقانوني يسهم بمتابعة الأفراد والكيانات المشتبه تورطها في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب،اضافة الى اهمية العمل على تطوير التقنيات والأدوات المتقدمة لرصد وتحليل الأنشطة المالية غير المشروعة كونه سيلعب دوراً هاماً في مكافحة هذه الجرائم [1].

الا ان واقع العمل الدولي يشير ورغم كثرة الاتفاقيات المنعقدة بشأن هذا الموضوع الى ضعف التعاون الدولي في هذ الصدد لاسباب واعتبارات كثيرة منها ما يتعلق بالسيادة واخرى تتعلق بالمصالح الاقتصادية لتلك الدول.

الفرع الثاني:تعزيز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية الدولية.

تعتبر المؤسسات المالية عنصراً أساسياً في النظام الاقتصادي العالمي، وتتحمل المؤسسات الاخيرة مسؤولية كبيرة تجاه المجتمعات، ويأتي تعزيز المسؤولية المجتمعية لهذه المؤسسات في سياق التحديات الامنية الحديثة في التي يشكل التطرف سبباً لها،حيث يتعامل المجتمع الدولي مع تهديدات متعددة تتراوح بين الإرهاب والتطرف الديني والسياسي وغيرها. وفي سياق التصدي لهذه التحديات، يلعب القطاع المالي دوراً حيوياً في مكافحة التطرف، حيث يُعتبر التمويل للأنشطة التطرفية والإرهابية أحد العوامل الرئيسية في استمرار تلك التحديات،لذا، يتعين على المؤسسات المالية أن تتخذ إجراءات فعّالة لمنع تداول الأموال المشتبه بأستخدامها في تمويل الجماعات المتطرفة، ولها في هذا السبيل عدة سبل أهمها :.

أ-**تطبيق اساليب الافصاح المالي عن مصدر تلك الاموال** وغيرها من متعلقات مبدأ الشفافية من قبل المؤسسات المالية، على اعتبار ان الشفافية المالية تعد احد أهم الأدوات في مكافحة

[1] د.عادل محمد، التعاون الدولي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب،الطبعة الاولى،دار النهضة العربية،مصر،2000، ص101 ومابعدها.

التطرف،وتلعب المؤسسات المالية دور حيوي في بلوغ مستوى الشفافية المبتغى، ولها في ذلك سبلا عديدة لعل اهمها فتح السجلات المالية وجمع المعلومات الدقيقة حول الحركات المالية وتعقب تلك التحركات متى كان ذلك ممكن،وعدم فتح حسابات مالية لاشخاص مجهولي الهوية، اذ يُساهم الاجراء الاخير في تقوية عمليات الرقابة والمراقبة على التحويلات المالية، الامر الذي سَيُقلل من فرص تمويل الأنشطة المتطرفة[1].

ويذهب البعض الى ان واقع العمل الدولي يشير الى ان عملية تعقب المال الداعم للجماعات المتطرفة تصطدم بصعوبات واقعية ابرزها السرية المصرفية،على حسب ان جريمة غسيل الاموال ذات صفة عالمية لكون عملية غسل الاموال لتمويل الارهاب والجماعات المتطرفة وبحكم توسع رقعة النشاطات الاقتصادية لتلك الجماعات تتم بأكثر من مصرف او مؤسسة مالية تابعة لاكثر من دولة حتى تصل الى يد تلك الجماعات[2]، ولذلك فالسرية المصرفية وبحسب البعض اضحت وكأنها وسيلة لجذب رؤوس الاموال وغطاءاً لبعض العمليات المالية المشوبه بالشبهات، اذ تصبح الاموال الاخيرة بِمأمن من التعقب والملاحقة، لان غاية المصارف الرئيسية هي الارباح لذلك فهي تحتفظ بسرية التحويلات المالية المشوبه خوفاً من نفير تلك الاموال من حساباتها[3].

ب_ اتخاذ الاجراءات تتسم بالجدية والتشدد في مجال **فحص السجل المالي للعملاء** والتحقق من هويتهم حيث تعتمد المؤسسات المالية على عمليات التحقق من هوية العملاء كوسيلة للتصدي لتمويل التطرف. من خلال التحقق من هويتهم بشكل دقيق عبر تطبيق مبدأ (اعرف عميلك)، والذي يقتضي مضمونه وضع هيكليات بغية التعرف على شخص العملاء طبيعيا كان ام معنويا عبر الاطلاع على الوثائق الرسمية الخاصة بهم سواء اكانت جواز السفر والبطاقة الشخصية للاول، كعقد التأسيس وسجلاتها التجارية ونظامها الاساس كتدبير وقائي قبيل تسجيل ذلك

---

[1] تنظر توصيات مجموعة العمل المالية الدولية لمكافحة غسيل الاموال (FATf)،الموقع الرسمي لها /www.fatf-gafi.org

[2] دانه نبيل شحده،الوسائل الدولية في مكافحة غسيل الاموال،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الاوسط،كلية الحقوق،عمان، 2018 ،ص93-95.

[3] سعود ذياب العتيبي، اثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسيل الاموال،رسالة ماجستير،جامعة نايف للعلوم الامنية،قسم العدالة الجنائية،2007،ص10.

العميل،اذ يُشير الواقع العملي ان تلكم الاجراءات الوقائية تُمكن المؤسسات المالية من تقليل المخاطر المحتملة المتعلقة بتحويل الأموال إلى الأنشطة المتطرفة[1].

المطلب الثاني: الجهود الوطنية لمكافحة الاسباب المالية لظاهرة التطرف

ان المتغيرات الاقتصادية تشكل اليوم سبباً رئيسياً في جنوح افراد المجتمعات الفقيرة والمهمشة نحو التطرف،حيث يعتبر المفكرين والكتاب ان الارهاب والتطرف العنيف ما هو الا رد فعل مجتمعي تجاه سوء ادارة الاوضاع الاقتصادية في تلك المجتمعات،وبالتالي فالانظمام للجماعات المتطرفة ما هو الا رد فعل ساخط من قبل الفئات التي تعرضت للاقصاء الاقتصادي تجاه انظمتها السياسية، الامر الذي يقتضي بحكومات الدول الى اجراء التغييرات اللازمة في نظمها المالية بغية الحد من تفشي تلك الظاهرة[2].وهذا ما سنوضحه في فرعين مستقلين.

الفرع الاول:تفعيل مبدأ العدالة الضريبية.

تلعب العدالة الضريبية دوراً كبيراً في تحقيق التوازن الاقتصادي، فعندما تكون الأعباء الضريبية موزعة بشكل عادل ستتمكن الحكومات من تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التكافل الاجتماعي على اعتبار إن تفعيل العدالة الضريبية سيلعب دور حيوي ايجابي في تقليل الفجوات الاجتماعية وتحسين فرص الحياة للمواطنين، فشعور الافراد بأن النظام الضريبي هو نظام قائم على مبادئ العدالة الضريبية وأن فرض الاخيرة يشمل كافة طبقات المجتمع سَيُقلل من الشعور بالظلم والإحساس بالاستبعاد الاجتماعي[3]،فضلا عن ان سيادة العدالة في النظام الضريبي سيرفع بدوره من مستويات الشفافية في النظام الضريبي مما يجعله أكثر جاذباً للمستثمرين مما سيؤدي بدوره الى رفع معدلات الفرص الاستثمارية وخلق فرص العمل مستجدة وبذلك سينتهي الامر بتحقق الاستقرار الاقتصادي والحد من انتشار الفكر التطرف. وان بلوغ غاية البحث المتمثلة بتفعيل مبدأ العدالة في النظام الضريبي يتخذ جملة خطوات تتلخص بما يلي:.

[1] د.سالم محمد عبود،الازمة المالية العالمية بين مبدأ الافصاح والشفافية، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد،كلية العلوم الاقتصادية، العدد20، المجلد 2، 2009،ص11-13.

[2] احمد عبد الكريم،سيكلوجية الارهاب/ الدافع والمواجهة،الطبعة الاولى، دار الابداع،القاهرة،2009،ص7 و8.

[3] د.محمد خالد المهايني،المالية العامة، بلا طبعة،مطبعة الداوودي، دمشق،2006،ص239.

اولاً: العدالة في توزيع العبء الضريبي. وترتبط العدالة الضريبية بالقضاء على الفوارق الطبقية ارتباط كبير، وذلك من خلال تصميم نظام ضريبي مُسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، عبر اتباع سياسات ضريبية فعّالة لتحقيق التوزيع العادل للثروة وتقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، لعل أهمها اتخاذ الإجراءات اللازمة لأصلاح الاسعار الضريبية بغية الحد من الفوارق الطبقية، فالنظام الضريبي يُصبح مسهماً في تحقيق العدالة الاجتماعية عندما يُتيح توزيع العبء بشكل أكثر عدالة بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي فأن سيؤدي دوراً في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات المختلفة. وهذا ما لا يمكن بلوغه الا باجراء التعديلات التشريعية اللازمة بغية استبدال الاسعار الضريبية النسبية بالأسعار التصاعدية، نظراً لكثرة السلبيات التي اثبتها واقع العمل الضريبي والمترتبة على الاخذ بالسعر النسبي[1].ونرى أهمية استبدال الأسعار النسبية بالتصاعدية عبر الاخذ بنظام التصاعد بالشرائح كونه الأقرب للعدالة الضريبية.

ثانيا: تفعيل نظم الحوافز والإعفاءات الضريبية: يقصد بالاعفاءات الضريبية احد صور الحوافز الضريبية والتي يتجسد مضمونها بأنها تخفيض جزئي او اعفاء كلي من الأعباء الضريبية للافراد او المشروعات مراعاة لظروف معينة او من اجل تحفيزهم للاستثمار في قطاعات معيّنة[2]، ويمكن تفعيل تلك الحوافز والاعفاءات كوسيلة مالية لمكافحة ظاهرة التطرف لدى فئات مجتمعية معينة،عبر تقديم إعفاءات ضريبية للأفراد من ذوي الدخول المنخفضة لتقليل العبء الضريبي عنهم بهدف ضمان الحد الادنى اللازم للمعيشة بحسب ما نص عليه الدستور في المادة 28/ثانيا(يعفى اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة، وينظم ذلك بقانون).

الا إننا نسجل على المشرع العراقي وتحديداً في قانون الموازنة العامة تضمينها نصوص عديدة تتضمن فرض ضرائب على ابسط الخدمات وعلى كافة الفئات دونما اي مراعاة للنص الدستوري كضرائب المبيعات على الهاتف النقال والبنزين وغيرها.

---

[1] د.رائد ناجي،علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق،الطبعة الثالثة،العاتك لصناعة الكتاب،2017،ص.

[2] ميس ياسر قطاوي،الاعفاءات الضريبية واثرها على تحقيق الاهداف الضريبية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،2017،ص23.

الفرع الثاني:تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص

تكافئ الفرص هو مبدأ يهدف إلى توفير فرص متساوية للجميع دون أي تمييز بناءً على الجنس، العرق، الدين، الطبقة الاجتماعية، أو أي عوامل أخرى، ويسعى هذا المبدأ إلى إنشاء بيئة عادلة تُمكن الجميع بأن يتمتعوا بالحقوق والفرص نفسها، كما ويسهم في تقوية هوية الشباب وانتمائهم إلى المجتمع، فعندما يشعر الافراد بأنهم يملكون فرصاً متساوية للتقدم وتحقيق أهدافهم، يميلون إلى تطوير روح الانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع[1].

وقد كفل دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ المبدأ المذكور أنفاً بنصهِ على ان: (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الأصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي). كما نصت المادة (16) على ان : (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك)[2].

وبتحليلنا المتواضع للنص الاخير نجد انه كفل وباسمى الوثائق القانونية مبدأ تكافؤ الفرص الا ان النص اليوم حبرا على ورق لا واقع يتلقفه كونه اشار في عجز المادة على اهمية "**اتخاذ الاجراءات القانونية لتفعيله**".

وبغية تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص لابد من اتخاذ الوسائل الاصلاحية الاتية:.

اولا:مكافحة البطالة والحد من الفقر: اضحى التطرف اليوم ظاهرة اجتماعية ونفسية خطيرة على الفرد والمجتمع، وبرزت تلك الظاهرة الى سطح الواقع الاجتماعي نتيجةَ للبطالة وشعور الافراد بالتهميش والظلم،اذ اضحى الشباب اليوم يعبرون عن رفضهم للواقع الاقتصادي من خلال الثورة على مجتمعاتهم وهدم القيم السائدة فيه،وذلك لان البعض يذهب الى القول بأن الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة قد تدفع بالشباب الى العيش بحالة من التناقض بين الواقع المعاش والتطلعات المستقبلية لهم، بحكم عدم وضوح المستقبل لديهم نتيجة لعدم توفير فرص عمل كريمة لهم مما يجعل الفقر سبباً دافعاً للجنوح نحو التطرف، في حين يذهب البعض الاخر الى القول

[1] للتفاصيل ينظر الدليل المرجعي لوضع خطط العمل الوطنية والاقليمة لمنع التطرف العنيف،مكتب مكافحة الارهاب، الامم المتحدة،الطبعة الاولى،ص50 ومابعدها.

[2] المادة 14 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

بعدم وجود صلة مباشرة بين التطرف والفقر على اعتبار ان بعض المتطرفين ينحدرون من مجتمعات متزنة اقتصاديا واسر متمكنة مالياً[1].

ونؤيد الرأي الاول بأعتباره القاعدة العامة فأغلب الدراسات والبحوث والتقارير[2] تشير الى الصلة المباشرة بين الانخراط في صفوف الجماعات المتطرفة والفقر، اما ما ذهب اليه الرأي الثاني فنرى بأنه يمكن ان يشكل استثناء لبعض الحالات التي يمكن ان توصف بالفردية.وتشير البحوث والدراسات الى ان الاشخاص اللذين يزداد لديهم الميل للتطرف هم الذين يعانون من قيام فجوة بينهم وبين مجتمعاتهم، مما يدفهم الى الانخراط ضمن الجماعات المتطرفة التي تشكل ملاذاً امناً لهم عبر توفير تلك الفرص، وذلك لان الفرد العاطل يرى نفسه على انه شخصاً هامشياً غير مرئي مما سيدفعه الى الانخراط في صفوف الجماعات المتطرفة دينيا او اخلاقيا لاثبات وجوده نحو مجتمعه[3].

اما بالنسبة للبطالة فلها تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع بشكل عام،اذ تشير الاحصائيات الى ان الافراد الذين يعانون من البطالة الطويلة هم الفئة الاكثر عرضةً وبشكل خاص للانجذاب نحو التطرف، اذ كانت البطالة ومازالت تشكل مصدر قلق اجتماعي حقيقي,وهي تمثل انتهاكاً حقيقياً للفرد, ومؤشراً على أن البناء الاجتماعي بأنظمته المختلفة يعاني من ضعف بنيوي وإن الدولة بمؤسساتها المعنية غير جادة بوضع آلية للتعامل مع نتائج هذه المشكلة خاصة إذا كانت هناك اعترافات ورؤى متعددة تؤيد بأن البطالة هي حاضنة الإرهاب والتطرف.وللبطالة علاقة كبيرة بارتفاع معدلات الجريمة كونها تعمل على إضعاف عامل الولاء للدولة والوطن،فضلا عن انها تدفع العاطلين عن العمل الى حمل العقائد والأفكار الهدامة والمضرة على النسيج الاجتماعي للمجتمع فهي تشكل عاملاً قوياً لدفع الفرد نحو الانحراف

---

[1] Waster. L & Moore ,Reducmg Latent Deprivation Durung Unemployment: The Role of Meaningful Leisure Activity, Journal of Occupation and Organizational Psjchology,2002, VOL 1, 15-22.

[2] ينظر مثلا لا حصراً،التقرير الانمائي للأمم المتحدة المنشور على الموقع الرسمي لها/ والذي اشار في استنتاجاته الى ان 40% من المنتمين للجماعات المتطرفة كان السبب الرئيس لأنظمامهم هو الفقر والتهميش الاقتصادي.www.un.org/ar/

[3] هامشي بريقل، البطالة واثرها على الفرد والمجتمع،بحث منشور في مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد3، الجزائر،ص144 ومابعدها.

وارتكاب الجرائم على أختلاف أنواعها مثل الإرهاب والمخدرات وغيرها من الجرائم الأخرى لغرض الحصول على المال الكافي[1].

لذا فإن الحد من هذه المشكلة وإيجاد الحلول والمعالجات يتطلب أولاً بناء دولة المؤسسات وتشريع حزمة من القوانين بدءاً من أصلاح سوق العمل والقطاعات المستوعبة للقوى العاملة على مستوى القطاع الصناعي والزراعي والقطاع الخاص[2]، وبالتالي فأن الجهات ذات العلاقة مدعوة الى اهمية اجراء اصلاحات تشريعية على النظام المالي الحالي واتخاذ خطوات تتسم بالجدية نحو معالجة هذه المشكلة التي بلغت نسبتها بحسب وزارة التخطيط ما يقارب 16.5، رغم ان الواقع يُشير الى تجاوز هذه النسبة بشكل كبير جداً. ونرى بدورنا ان الاجراءات الحكومية في العراق والمتضمنة شمول الاسر مما هي دون خط الفقر بنظام الرعاية الاجتماعية هي خطوات ضعيفة لا ترقى الى حجم المشكلة، ونقترح بدورنا اهمية تشريع القوانين اللازمة لضمان حقوق العمال، فضلاً عن ضرورة اتخاذ خطوات تتسم بالجدية والشمول وطرح حلول جذرية مثل تضمين الموازنة العامة بنود مالية تتعلق بالزامية الدعم الحكومي المشاريع المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن عقد مذكرات التعاون للشراكة مع القطاع الخاص بهدف استعاب اكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة.

ونخلص اخيراً ان البطالة التي يعانيها العراق اليوم اضحت مشكلة يصعب حلها بدون اصلاحات حكومية تتسم بالسرعة والفعالية، عبر تفعيل للقطاعات الاقتصادية المعطلة لسنوات طوال كالصناعة والزراعة والنقل والسياحة من اجل تشغيل اكبر قدر ممكن من الأيادي العاملة المتعطلة عن العمل قسراً، مع اهمية تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص عبر تدريب وتطوير اليد العاملة الوطنية وعدم الاقتصار على العمالة الاجنبية وتوفير المزايا الاقتصادية لها.

[1] د.محمد رمضان بخيت،العوامل الاقتصادية والاجتماعية واثرها على معدلات التطرف والارهاب/دراسة ميدانية،بحث منشور في المجلة العلمية، كلية الأداب،العدد38،2020، ص229-230.

[2] علي محمد سالم، الاقصاء وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف الديني والسياسي والاجتماعي لدى الشباب، اطروحة دكتوراه،جامعة حلوان، القاهرة،2018،ص35.

ثانيا:مكافحة الفساد المالي. يعد الفساد الإداري من ابرز المشاكل التي تواجه أي نظام مالي او اقتصادي، فعليات هدر الأموال والطاقات من قبل فئات معينة الذي يترتب عليه خفض الحصيلة الضريبية الامر الذي يدفع بالدولة الى رفع الحصيلة القائمة او فرض ضرائب جديدة على طبقات اجتماعية معينة سيؤدي بالضرورة الى الانحراف نحو التطرف بحكم الشعور بالظلم والتهميش الاقتصادي[1]، اذ اضحى من المتفق عليه ان النظام الضريبي العراقي لا يعاني اليوم من مشكلات قانونية على مستوى السعر والفرض والتحصيل فقط، بل اصبح يعاني من مشكلات ادارية اضحت تؤثر بالسلب على عملية التنفيذ السليم للسياسة الضريبية في العراق، ولعل أهمها يتجسد بضعف كفاءة الإدارات الضريبية والتلكؤ المستمر في الية ادارتها للعمل الضريبي الذي أدى الى تفشي مظاهر الفساد فيها بوصفها الجهة المختصة بوضع التشريعات الضريبية موضع التنفيذ الفعلي، مما فتح ابواباً واسعة امام التهرب والازدواج الضريبي بفعل الاعتماد على أساليب بدائية تقليدية في إدارة نظام الضرائب كتلك المتعلقة بأساليب تقديم الاقرارات ومسك السجلات وغيرها[2].اذ تؤكد العديد من المنظمات المالية الدولية وبالأخص منظمة الشفافية الدولية ان الفساد هو العامل الرئيس الذي يؤدي الى ظهور وانتشار التيارات المتطرفة، لذا فأن مكافحة الفساد هي وسيلة أساسية للقضاء على التطرف، وغسيل الأموال، والتهرب والازدواج الضريبي[3].

ونرى اخيرا ان الفساد وجد له ارضا خصبة في العراق بعد عام 2003 بحكم البنية المالية والادارية المتسمة بالهاشة الامر الذي يجعله المقوض الاول والرئيس لاي عملية اصلاح ساسي اقتصادي او اجتماعي مما يقتضي اتخاذ خطوات عملية وجادة نحو مكافحته.

---

[1]د.عبد الامير الحيالي وايهاب سالم،العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في انتشار ظاهرة الارهاب في العراق،بحث منشور في مجلة ديالى للبحوث الانسانية،العدد97، المجلد3، 2023،ص11 و12.

[2]مرتضى حسن علوان التميمي،دراسة مقارنة للتشريعات الضريبية في العراق وايران لتقويم دور النظام الضريبي في تمويل الموازنة العامة،رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2016،ص28.

[3] بيان صادر من منظمة الشفافية الدولية، وينظر كذلك،محمد غالي راهي،الفساد الاداري والمالي واثره على مؤسسات الدولة، بحث منشور في مجلة الكوفة،العدد2، 2009،ص196 ومابعدها.

الخاتمة

اولا:الاستنتاجات

1. إن محاربة التطرف تتطلب نهجًا متكاملًا يشمل العديد من الجوانب، ومن بينها إصلاح النظام المالي، من خلال تعزيز الشفافية، وتكثيف التعاون الدولي، وتعزيز المشاركة المالية، يمكن تحقيق نقلة نوعية في مكافحة التطرف وتعزيز الأمان العالمي.
2. يعتبر النظام المالي من العناصر الأساسية في تشكيل الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، ولكنه يمتلك أيضًا دوراً حيوياً في مكافحة التطرف، إن فهم طبيعة هذا الدور وكيفية تحسين النظام المالي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على استقرار المجتمعات وتقليل ظاهرة التطرف.
3. ثبت لنا ان الفقر والإقصاء الاقتصادي من بين العوامل التي تسهم في نشوء التطرف، إذ يمكن أن يجد الأفراد الذين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة أنفسهم عرضة للانجذاب نحو التيارات المتطرفة. لذا،يصبح إصلاح النظام المالي وتحسين التوزيع العادل للثروة ضرورياً لتقليل هذه الظاهرة.
4. وجدنا ان الشفافية العالمية تعلب اليوم دوراً حاسماً في مكافحة التطرف، حيث يمكن أن يؤدي غيابها إلى استغلال الأموال في تمويل أنشطة متطرفة، من خلال تحسين نظم مراقبة الأموال وتشديد الرقابة على عمليات غسل الأموال، يمكن تقليل إمكانية استخدام الأموال لتمويل التطرف.

ثانياً:المقترحات:

1. دعوة الجهات ذات العلاقة الى اتخاذ اجراءات جدية لمكافحة البطالة واعطاء الأولوية الى البرامج الاستثمارية والى خلق الحوافز للمناطق والقطاعات التي عانت التمييز،مع ضرورة تشجيع الدولة لمشروع الأسر المنتجة او المشاريع الاقتصادية الصغيرة عن طريق منح القروض البسيطة او السلف، ويمكن ان يقوم بهذا الدور المؤسسات الخيرية او رجال الاعمال اصحاب رؤوس الاموال كتطبيق لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي ينبغي ان يقوم عليه المجتمع.

2. دعوة المشرع العراقي الى اهمية تفعيل مبدأ العدالة الضريبية بصورته الحقيقية عبر الغاء الاعفاءات والامتيازات الممنوحة الى طبقات معينة من المجتمع كسبيل للقضاء على الشعور بالتمييز والكراهية بين مختلف الفئات المجتمعية، كذلك ودعوة المشرع العراقي الى الاعتداء بالسعر الضريبي التصاعدي والابتعاد عن الاسعار النسبية التي لا تحقق سوا عدالة ضريبية نظرية.
3. على وزارة التربية تشجيع برامج محو الامية ومعالجة ظاهرة التسرب من المدارس والاهتمام بمدارس التعليم المهني والفني لمن تجاوزت اعمارهم التعليم النظامي .
4. نهيب بالجهات المختصة كوزارة الشباب مثلاً او وزارة المرأة ووزارة حقوق الانسان كُلا حسب صلاحياته بتنفيذ برامج ومشاريع لشغل اوقات الفراغ لدى الشباب، لغرض اشغال وقتهم من جهة وتعليمهم حرفة يكسبون منها المال من جهة اخرى
5. تفعيل دور الاعلام في مجال مكافحة التطرف العنيف عبر اقامة البرامج التثقيفية والورش العلميةالمجانية العامة لتعريف الشباب بهذه الظاهرة الخطيرة والمسؤولية القانونية والمجتمعية والاخلاقية المترتبة على الانخراط في صفوف تلك الجماعات.

المصادر

اولا:الكتب

1. ابن منظور،لسان العرب،المجلد الاول، القاهرة، بلا محل نشر.
2. د.احمد عبد الكريم،سيكلوجية الارهاب/ الدافع والمواجهة،الطبعة الاولى، دار الابداع،القاهرة،2009.
3. د.رائد ناجي،علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق،الطبعة الثالثة،العاتك لصناعة الكتاب، 2017.
4. د.رضا صاحب أبو محمد العلي ، المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، فرع البصرة ، 2002.
5. د. سوزي عدلي ناشد،أساسيات المالية،بلا طبعة،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2009.
6. دعادل محمد، التعاون الدولي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب،الطبعة الاولى،دار النهضة العربية،مصر،2000.

7. د.عبد الباسط علي جاسم الزبيدي،الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها دراسة مقارنة،الطبعة الاولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2013.
8. د.عبد اللطيف قطيش،الموازنة العامة للدولة،بلا طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2005.
9. د.محمد خالد المهايني،المالية العامة، بلا طبعة،مطبعة الداوودي، دمشق،2006.
10. د.محمد شريف بسيوني،غسل الاموال، الطبعة الاولى،دار الشروق،بلا مكان نشر،2004.
11. د.هشام صفوت العمري،اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية،الطبعة الثانية،الجزء الثاني، بلا دار نشر، 1988.

ثانيا/ الرسائل والاطاريح الجامعية

1. جلال محمد سليمان بيومي،التطرف وعلاقته بمستوى النضج النفسي والاجتماعي لدى الشباب،اطروحة دكتوراه،جامعة الازهر ،كلية التربية،1993.
2. حلا محمد عبد المحسن،محددات الإيرادات العامة في فلسطين،رسالة ماجستير،كلية الدرسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين2005.
3. دانه نبيل شحده،الوسائل الدولية في مكافحة غسيل الاموال،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الاوسط،كلية الحقوق،عمان،2018.
4. سعود ذياب العتيبي، اثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسيل الاموال،رسالة ماجستير،جامعة نايف للعلوم الامنية،قسم العدالة الجنائية،2007.
5. ضحى علي سلمان ،مشروعية النفقات العامة وسبل ترشيدها،رسالة ماجستير ،الجامعة المستنصرية، كلية القانون، 2015.
6. علي محمد سالم، الاقصاء وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف الديني والسياسي والاجتماعي لدى الشباب، اطروحة دكتوراه،جامعة حلوان، القاهرة،2018.
7. ميس ياسر قطاوي،الاعفاءات الضريبية واثرها على تحقيق الاهداف الضريبية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،2017.
8. مرتضى حسن علوان التميمي،دراسة مقارنة للتشريعات الضريبية في العراق وايران لتقويم دور النظام الضريبي في تمويل الموازنة العامة،رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2016.

ثالثا:البحوث

1. د.اسماعيل صديق عثمان،التطرف والتعصب الديني اسبابه والعوامل المؤدية اليه،بحث منشور في المجلة العالمية الليبية،كلية التربية ،جامعة بنغازي،العدد28 ، 2017.
2. د.حيدر عليوي شامي، الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر،بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة11، المجلد2015،،33.
3. د.سالم محمد عبود،الازمة المالية العالمية بين مبدأ الافصاح والشفافية، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد،كلية العلوم الاقتصادية، العدد20، المجلد 2، 2009.
4. د.سلام طزازعه،اسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج،بحث منشور في مجلة جامعة الاستقلال،العدد1، المجلد6، 2021،ص6.
5. د.عبد الامير الحيالي وايهاب سالم،العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في انتشار ظاهرة الارهاب في العراق،بحث منشور في مجلة ديالى للبحوث الانسانية،العدد97، المجلد3، 2023.
6. د.عبد الرسول علي،طبيعة النظام المالي ضرورة ام اختيار،بحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والأدارية،جامعة بغداد , العدد71، 2013.
7. د.فطوم معمر ود.غربي يسين لاخضر،معالم النظام المالي الاسلامي والاطر المؤسسية له، بحث مقدم الى الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية،جامعة بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر/ 2019.
8. د.محمد احمد حسين،اسباب صناعة الارهاب، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر صناعة الارهاب ومخاطره،وحتمية المواجهة، مصر،2018.
9. د.محمد رمضان بخيت،العوامل الاقتصادية والاجتماعية واثرها على معدلات التطرف والارهاب/دراسة ميدانية،بحث منشور في المجلة العلمية، كلية الأداب،العدد.،2020
10. د.محمد غالي راهي،الفساد الاداري والمالي واثره على مؤسسات الدولة، بحث منشور في مجلة الكوفة،العدد2، 2009،ص196.
11. د.هامشي بريقل، البطالة واثرها على الفرد والمجتمع،بحث منشور في مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد3، الجزائر.
12. د.يسه ابراهيم عبد العزيز، الامن الفكري ودوره في مواجهة التطرف في المجتمعات الاسلامية،بحث مقدم الى المؤتمر الوطني للامن الفكري،جامعة الملك سعود،2009.

رابعا: الدساتير.

1. دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.

خامساً: المواقع الالكترونية:

2. توصيات مجموعة العمل المالية الدولية لمكافحة غسيل الاموال (FATf) ،متاحة على الموقع الرسمي لها /www.fatf-gafi.org
3. التقرير الانمائي للام المتحدة/ منشور على الموقع الرسمي لها .www.un.org/ar/ .

سادساً: المصادر الاجنبية:

1. R.EAllen,The Concise Oxford Dictionary Of Cuurent OF Englisha,Edition,Claremode press, oxford ,London,1990.
2. Waster.L&Moore,Reducmg Latent Deprivation Durung Unemployment:The Role of Meaningful Leisure Activity,Journal of Occupation and Organizational Psjchology,2002,VOL 1.